

علاقة الودائع المصرفية بالاستثمار في النظريات الاقتصادية: كان للاستثمار مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال ما تطرقت إليه النظريات الاقتصادية على غرار الكلاسيكية منها والكينزية. وكلا النظريتين بينتا أهمية الإيدار في القيام بالعملية الاستثمارية. الإيدار وعلاقته بالاستثمار من المنظور الكلاسيكي: إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الإيدار بالاستثمار. وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال. الإيدار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الإيدار على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم ديفيد ريكاردو (D). وطالما أن الإيدار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث، لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال وليس الزراعة. وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للإيدار والعلاقة التي تربطهما علاقة طردية. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالإيدار لاعتباره كشرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار. الإيدار وعلاقته بالاستثمار من المنظور الكينزي: الاختلاف بين كينز والكلاسيك أن الأول أضاف إلى الإيدار الاستهلاك، وقام بدراسة تأثيرهما على الاستثمار، وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار. وفي هذا الشأن يرى كينز أن هناك تعادل بالضرورة بين الإيدار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات. لذلك يتساوى الإيدار مع الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في أي مرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الإيدار بالاستثمار كما يلي: الدخل = الاستثمار + (C) + الاستثمار (I). ولدينا كذلك: الإيدار = الدخل - الاستهلاك. ومن المعادلة الأولى نستنتج أن: الاستثمار = الدخل - الاستهلاك. نجد أن الإيدار (S) = الاستثمار (I). يرون أن الإيدار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للإيدار وتابع له. بينما كينز يرى أن الإيدار يلي الاستثمار ويكون تابعاً له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الإيدار.